

رؤية التيار الليبرالي لمستقبل الديمقراطية في مصر

محمد ناجي الغطريفى

ندوة "تعزير مساعي الديمقراطية في مصر" بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام، فندق إيتاب - الإسماعيلية 15-17 مارس 2006

مقدمة

ربما لم يلق مصطلح سياسي من سؤ الفهم مثلما لقى مصطلح الليبرالية، سواء كان ذلك عن غير قصد أو عن سوء قصد.

فقد نسب إلى الليبرالية ازدياد الأديان تارة والترويج لمواقف الغرب والتبعية للولايات المتحدة على وجه الخصوص تارة أخرى. وواقع الأمر أن الليبرالية ليست عقيدة تتنافس مع غيرها من العقائد السائدة في المجتمع، بل أنها بطبيعتها ليست قابلة للقولية العقائدية أو المذهبية، كما أن الفكر الليبرالي غير مؤهل للقيام بدور في الحياة السياسية بدون الديمقراطية، وهو ينفرد بهذه الخصوصية بين سائر التوجهات الفكرية والأيدولوجية المنزلة والوضعية، فكلا التيارين الإسلامى والقومى على سبيل المثال، قد تمكنا من احتلال مكانتهما في تاريخ مصر السياسى، قبل صحتها الديمقراطية، وكان لهما دورهما في أحلك سنوات القهر والاستبداد. أما الفكر الليبرالى فلم تتح له فرصة القيام بدوره إلا مع الانفراجة الديمقراطية فى أوائل القرن الماضى، كما سنوضح لاحقاً. فالليبرالية السياسية تعبير عن حرية الفرد وعن المساواة التى لا تمنح حقاً طبيعياً لتولى الحكم. وقد عبرت مقدمة كتاب "أسس الليبرالية السياسية" لجون ستيوارت ميل عن العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية، وهو ما يمكن اعتباره المفهوم المعتمد لليبرالية فى هذه الدراسة.

"إن الليبرالية السياسية تتميز بالاهتمام الشديد بمناقشة موضوع السلطة السياسية سواء أكانت سلطة الدولة، أو الحكومة أو سلطة المجتمع أو سلطة الرأى العام. كذلك تتميز بمقولتها، إن العقل البشرى قادر وحده على تحديد شكل الحياة الأفضل للإنسان، كما تؤكد التسامح الدينى والأخلاقى وسعة الأفق ورحابة الصدر فى تقبل الرأى الآخر.. وهكذا تلتقى مع الديمقراطية على صعيد واحد مع فارق أساسى هو أن الأولى طريقة فى التفكير والثانية نظام سياسى من أنظمة الحكم"¹.

1- جون ستيوارت ميل ، الليبرالية السياسية، ترجمة طه السباعي ، (القاهرة: دار المعارف، 1975)

الليبرالية والحركة الوطنية المصرية:

بدى المصريون فى نهايات القرن التاسع عشر مستسلمون لقدرهم العثمانى، كل الاستسلام، ولم يخالج قادة حركتها الوطنية نفور أو حتى استياء لتبعية مصر للخلافة العثمانية، إلا أن نخبة منهم ضمت الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى وقاسم أمين، وبعدهم طه حسين وعلى عبد الرازق واحمد لطفى السيد واحمد أمين، وغيرهم من مسلمين ومسيحيين حملوا راية تجديد الفكر العربى والإسلامى، بعد أن فتح رفاة الطهطاوى الطريق أمامهم للتعرف على حضارة الغرب فنهلوا من ليبراليته، وكانت رسالتهم بداية صحوة إسلامية عربية حقيقية مدت الجسور بين مصر وشاطئ المتوسط الشمالى. وتعرضت الليبرالية الأوروبية على يد هؤلاء الرواد لما يمكن تسميته بتمصير الليبرالية، وهى عملية تمت بشكل تلقائى عكست غضبة الشعب المكتومة لعسف المماليك فى الماضى واستهانة الخلافة العثمانية بما تعرضوا له من مظالم فى الحاضر، كما عكست انبهارهم بالحرية والعدالة فى جوارهم المتوسطى². وشهدت تجربة الليبرالية فى مصر على أن هذا التوجه الفكرى كان وعاء مرناً يسمح باحتواء الحركة الوطنية والتيارات السياسية بمختلف مضامينها الإسلامية والقبطية والعلمانية فى تعبير صادق عن النسيج المتميز لهذا الشعب³.

إن تناول رؤية التيار الليبرالى لمستقبل الديمقراطية فى مصر لا يمكن أن ينفصل عن الصحوة التى ارتبطت بمولد الوطنية المصرية التى عهدتها ثورة 1919 وما صاحبها من نهضة تنويرية اعتمدت الفكر الإسلامى المستنير بقيادة ابن الأزهر سعد زغلول، واتخذت من العلمانية أساساً للحكم الديمقراطى المأمول، وربطت بين استقلال الوطن وجلاء المستعمر، وبين بناء الوطن وإصدار الدستور.

وتأكدت تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر عند إنهاء الائتلاف الوزارى الحاكم بسبب إدانة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ على عبد الرازق لوضعه كتاب "الإسلام وأصول الحكم" الذى يفصل بين الدين والدولة². كما اثبت الوفد تمسكه بالنهج الليبرالى حين أصر مصطفى النحاس بوصفه رئيساً للوزراء على أن يكون الاحتفال بتتويج الملك فاروق مدنياً بحتاً وأن يؤدى الملك قسم الولاء أمام نواب الشعب فى البرلمان، وليس فى احتفال دينى كما كان يريد شيخ الأزهر، واعتبر النحاس أن إضفاء طابع دينياً على المناسبة "بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة".

كانت تلك لمحات لما كانت عليه ديمقراطيتنا الوليدة فى النصف الأول من القرن الماضى، إلا أن تحريك

²- أنظر على سبيل المثال "رسالة التوحيد" للشيخ الإمام محمد عبده

²- مارسيل كولومب تطور مصر من 1924 إلى 1950، ترجمة زهير الشايب (القاهرة: مكتبة مدبولي، دت)

بريطانيا لبوارجها أمام السواحل المصرية لفرض إرادتها على الحكم الوطنى ولاقفاده هيبته، وتكريس القصر للانقسامات الحزبية، أدى إلى إفساد الأحزاب وتهاوى الديمقراطية وتراجع التيار الليبرالى، بل وإجهاض الحركة الوطنية باستيلاء الجيش على السلطة فى يوليو 1952.

تراجع المد الاشتراكى:

إذا كانت حقبتا عبد الناصر والسادات قد ولتا، إلا أن ذلك لا يعنى أن السمات العامة والأساسية لحكم كل منهما قد ولت برحيلهما، وبغض النظر عن اختلاف التوجه بين الرجلين إلا أن تراث يوليو المشترك مازال ممتداً ومتمثلاً فى اختزال الوطن فى شخص الرئيس، حتى أصبحنا نقول مصر عبد الناصر أو السادات أو مبارك، وفى الاستهانة بالقانون، فكما ارتكب عبد الناصر ما سمي بمذبحة القضاء، وظهر فى عهده ما عرف "بترزية القوانين" فأصدر السادات سلسلة من القوانين اتفق على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة للتخلص من خصومه، والقضاء على معارضيه "بالقانون" بالإضافة إلى إنشاء جهاز المدعى الاشتراكى ومنظومة من المحاكم الاستثنائية مازال الرئيس الحالى يلجأ إليها كلما ضاق القانون الطبيعى عن مواجهة متطلبات دعم نظام الحكم فى مواجهة أعدائه وهم عادة من القوى الوطنية المعارضة، وأنكر على رجال القضاء غيرتهم على نزاهتهم واستقلالهم وإصرارهم على كشف القلة المارقة فيهم، أو إقامة المؤسسات السياسية البديلة، أو الموازية للتنظيمات الحزبية إمعاناً فى تزييف الديمقراطية مثل هيئة التحرير والاتحادين القومى والاشتراكى فى عهد عبد الناصر، وحزبى مصر والوطنى فى عهد السادات، والذي مازال مستمراً معبراً ومجسداً لمصالح الفئة الحاكمة. كما أن موقف رؤساء يوليو الثلاث من قضية الديمقراطية يكاد يكون متطابقاً فى مضمونه وإن اختلف من حيث الشكل، فقد الغى عبد الناصر النظام الحزبى وأمم الصحافة وسائر أجهزة الإعلام وضيق الخناق على مؤسسات المجتمع المدنى وحول النقابات إلى أداة طيعة فى يد السلطة، فى ظل دستور 1964 الذى وضع سلطات هائلة فى يد رئيس الجمهورية وأحال البرلمان إلى مجلس للموافقة على قراراته. ورغم تبنى السادات توجهات مغايرة تماماً لسلفه الراحل سواء على صعيد السياسة الخارجية أو الداخلية، إلا أن موقفه من الديمقراطية لم يكن مختلفاً فى مضمونه، فدستور 1971 لم يختلف كثيراً عن دستور 64 إذ كانت المادة المتعلقة بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية هى ابرز أوجه الخلاف، كما أنشأ ثلاثة أحزاب سياسية ومنحها أسماءها وعين رؤساءها، وجمد نشاط العديد من النقابات المهنية لتولى مجالسها من ينتمون إلى فكر لا يقبله، وقام بحل البرلمان لمعارضة ثلاثة عشر عضواً لمعاهدة كامب ديفيد، واختتم سجل رئاسته بإيداع الصفوة من مختلف التيارات السياسية والفكرية فى السجون التى امسك بالمعول فى بداية رئاسته لتحطيمها.

أما عن الجمهورية الحالية، فلم تتخل عن ثوابت يوليو إلا بالقدر الذى سمحت به تداعيات الخطوات الليبرالية المحدودة على الصعيد السياسى والواسعة على الصعيد الاقتصادى التى اتخذها السادات فيما عرف بسياسة الانفتاح وما صاحبها من عشوائية وارتجال وفهم استهلاكى وشراة استثمارية عادت بأرباح طائلة على القلة، وغرست بذور الفساد والمحسوبية والاستهانة بالمال العام التى أديعت وترعرعت وأصبحت أشجاراً دارفة ضارية بجذورها ويصعب اجتثاثها.

أدت سياسة الانفتاح المنفلت إلى زعزعة أسس النظام الاشتراكى الذى حاول عبد الناصر إقامته، وساهم فى انجاز هذه المهمة ما صاحبها من رفع الحراسات عن الممتلكات والأموال وعودة الطيور المهاجرة هرباً من الحكم الديكتاتورى العسكرى، على حد قولهم، كما كشفت التطورات عن فشل نموذج القطاع العام وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، رغم كل ما يقال عن الدور الذى قام به للحفاظ على السلام الاجتماعى ودعم المجهود العسكرى فى حرب أكتوبر، بالإضافة إلى تزدى جودة الإنتاج السلعى، وتراكم المخزون، وزيادة فاقد الطاقة الإنتاجية، والاعتماد على الخامات المحلية فاقدة الصلاحية لتعذر توفر العملة الصعبة الضرورية لاستيراد مستلزمات الإنتاج التى لا تنتج محلياً. وعدم قدرة الناتج المحلى على المنافسة دولياً ومقاومة ضغوط تحرير التجارة وإقامة مناطق التجارة الحرة والتكتلات الاقتصادية⁴.

قد يقول قائل أن هذه الخطوات التحريرية فى مجال الاقتصاد لم تكن فى ذهن متخذ القرار عند اتخاذها، خاصة وان التغييرات الدرامية التى أدت إلى تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار المعسكر الاشتراكى لم تكن فى الأفق حينئذ، وان اتخاذ قرار التحول كان استجابة لضغوط خارجية أو جزء من تفكيك قدرات الصمود الوطنى فى مواجهة أطماع القوى الإقليمية والدولية .. إلا أن النتيجة الثابتة أن هذا التحول كان فى اتجاه موجة الليبرالية التى اجتاحت العالم، والتى كان لابد أن تطل النظم السياسية، فالعلاقة وثيقة بين الديمقراطية الليبرالية والاعتماد على قوى السوق، فكلاهما يضع السلطة الفعلية فى يد القاعدة الشعبية من مستهلكين وناخبين، وليس فى يد القمة.

استحقاقات الليبرالية:

فرضت الخطوات التى اتخذها السادات على الصعيدين السياسى والاقتصادى طابعها الليبرالى على الرئيس مبارك وسار حزبه الوطنى الديمقراطى على ذات النهج مع تباطؤ متعمد فى استكمال المسيرة الديمقراطية

⁴ - عادل أمين، تطور الحياة الدستورية فى مصر (القاهرة: دار ابن سينا للنشر، 1995)

لأسباب تتعلق باستقرار الحكم ومصلحة رموزه. وكان عليه الوفاء بالاستحقاقات التالية:

أولاً: الخصخصة وتحرير الاقتصاد:

أصبحت خصخصة وحدات القطاع العام احد عناصر التحولات العميقة والشاملة التي شهدتها مصر، وكان لابد من وضع برنامجاً تدريجياً لانجازها يتواءم مع قدرة سوق المال وقدرة المدخرات المحلية على استيعاب الوحدات التي يتم خصصتها. وكذلك إعداد برنامج للتعامل مع مشكلة العمالة الفائضة، وتدبير التمويل المطلوب أما من المصريين المقيمين بالخارج أو الودائع البنكية فى الداخل، وذلك كما كان مقترحاً فى حينه، وأيضاً إنشاء آلية خاصة بالخصخصة مستقلة عن الأجهزة البيروقراطية المسيطرة على القطاع العام. وعلى أن يصاحب التقدم فى انجاز الخصخصة توعية سياسية بأهدافها ودوافعها، وعائدها الايجابية على المدى الطويل. مع توضيح مدى الخسارة التى تلحق بالاقتصاد الوطنى من جراء استمرار نمط ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وكشف الأخطاء التى وقعت فيها إدارة تلك الوحدات، أو الملاحظات التى أحاطت بقرار الاستثمار فى حينه. إلا أن اعتبارات السياسة تغلبت على اعتبارات الاقتصاد. فعهدت الدولة إلى المسؤولين عن القطاع العام بخصخصة وحداته وذلك بإنشاء شركات قابضة تتولى طرح الوحدات المطلوب خصصتها وإجراء الدراسات اللازمة أو تكليف مكاتب خارجية بإجراء الدراسات، وإعادة هيكلة الشركات مع زيادة الاستثمارات فى بعض الحالات لتأهيل تلك الوحدات للخصخصة وزيادة جاذبيتها للمستثمرين، وبذا أصبحت الخصخصة نشاطاً اقتصادياً قائماً بذاته، وارتبط به المئات وربما الآلاف من القائمين عليه أو العاملين به، ولم يكن لديهم لا المصلحة ولا الدافع للانتهاء منه، بل لقد كان فى مصلحهم، وهم وثيقى الصلة بالنظام السياسي، أن تستمر هذه العملية لأطول فترة ممكنة، ولم يضيرهم أن تصاحبها موجة من الرفض الشعبى لها وان تخلق رأياً عاماً مضملاً يناصبها العداء.

إن إعادة قوة الدفع إلى عملية الخصخصة تقتضى اعلى درجات الشفافية والتوعية الشعبية بضرورتها وارتباطها بالتحول الديمقراطي فى مصر، لأن إستراتيجية القطاع العام والتخطيط المركزي تتناقض بشكل صارخ مع البيئة الاقتصادية الدولية، وتفتقر افتقاراً شديداً إلى القدرة التنافسية فى اقتصاد الاعتماد المتبادل وعالمية الأسواق والتقدم التكنولوجى المتسارع، كما تفتقد إلى المرونة اللازمة للتكيف مع المتغيرات الدولية المتلاحقة.

إن الارتباط بين تحرير الاقتصاد وتحرير السياسة وثيق إذ أن توزيع الموارد والاستخدامات على قاعدة اجتماعية عريضة يؤدى إلى توزيع مماثل للسلطة على نحو أكثر ديمقراطية. وربما كانت هذه الحقيقة احد الأسباب التى وقفت وراء التباطؤ فى الخصخصة وإقامة اقتصاد سوق حر يخرج القرار من دائرة النفوذ

السياسى الذى تتزايد طموحاته وتفتتح شهيته لنصيب اكبر على مادة الخصخصة. ولذا فإن بطء تنفيذ برنامج الخصخصة وعدم طرحه بقوة وصراحة وتوضيح ضرورته للرأى العام، يمكن أن يكون احد وسائل النظام لتأجيل وصول الإصلاح السياسى إلى أهم غاياته، وهى تداول السلطة، وقصر زيادة دور القطاع الخاص على من تربطهم صلة قوية، أو عضوية، برموز السلطة، فى ظل بيئة لا تنافسية طارده للاستثمار أجنبياً كان أم محلياً، وادى ذلك إلى انخفاض معدلات التشغيل، وبالتالى ارتفاع معدلات البطالة، ونسب هذا الخل إلى الليبرالية، رغم أن البطالة المقنعة ولدت فى رحم القطاع العام وتسبب فى إهدار طاقاته وتدمير معنويات العاملين به، واختلال المعيار الاخلاقى الذى يربط العمل والجهد والعطاء بالأجر والثواب⁵.
إن تصور السياسات المتبعة وأطماع القائمين على تنفيذها قد حولت الخصخصة إلى عملية سيئة السمعة، بعدما داخلها من عمولات وصفقات وشراكات لا تراعى مصلحة الاقتصاد الوطنى ولا تسهم فى إصلاح تشوهاتة بأن ترفع عن كاهله عبء نزيف خسائر القطاع العام.

ثانياً: الدستور:

يعتبر التعامل مع الدستور الحالى فى مقدمة الاستحقاقات التى يجب الوفاء بها من وجهة النظر الليبرالية إذا ما انصرفت الإرادة السياسية إلى انجاز إصلاح حقيقى يرقى إلى مستوى التغيير الجذرى فى أسس النظام وتوجهاته. إلا أن تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية من ناحية، والحرص على الانتقال السلمى الأمن إلى دولة القانون والديمقراطية التعددية والتداول المنظم للسلطة، يدفع إلى توجيه الجهود لإقناع القيادة السياسية للقيام بالتغيير المرتجى، مع الأخذ فى الاعتبار صعوبة التصدى للأوضاع القائمة التى أفرزت أزمة الحكم الحالية بواسطة ذات الرموز والقيادة.

الدستور ومفارقة الواقع:

إن الدستور الحالى بأسسه الشمولية وعقيدته الاشتراكية قد أضى مفارقاً لواقع المرحلة، بل ويمكن القول أن أحكامه تنظم أوضاعاً لم يعد لها وجود فى حياتنا السياسية ويتوجه إلى مجتمع قد تبدلت معالمه، ويستند إلى قوى تباينت مواقعها ونمط العلاقة فيما بينها. فدولة "الحرية والاشتراكية والوحدة" التى تخاطبها مقدمة الدستور قد زالت. وتحالف قوى الشعب العامل الذى يشكل نظامها الاشتراكى قد تم حله. والتخطيط الشامل للتنمية قد انقضى وقته، ولم يعد وارداً ولا منطقياً تأكيد سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج، بعد أن قطعت الدولة

⁵ مقالات متنوعة للدكتور سعيد النجار

شوطاً فى التخلص بالخصخصة من الوحدات الإنتاجية المملوكة لها، ولم يعد مقبولاً أن يقبل المالكين الجدد لتلك الوحدات مشاركة العمال فى مجالس إدارتها. كما أن القطاع العام لم يعد، وربما لم يكن، قادراً على قيادة التقدم فى جميع المجالات وتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية، ناهيك عن ما أفرط الدستور فى التأكيد عليه من ضرورة دعم السلوك الاشتراكي والملكية الخاصة غير المستقلة، وحماية المكاسب الاشتراكية.. الخ

أنها لمفارقة تدعو إلى الإشفاق والأسى لهوان قيمة الدستور الذى ناضل الشعب من أجل أن يقسم رئيس الجمهورية على احترامه عند بداية ولايته.

الدستور والموقف من الحريات:

ولعل من ابرز ما يشير إلى أن الدستور الحالى لا يؤمن بالحريات العامة ولا يحترم حقوق الإنسان ولا يؤسس لإقامة العدل، هو إحالته لهذه الحريات والحقوق، بعد الإقرار بها، إلى القوانين المنظمة لها، وهو ما يعنى إعطاء السلطة للمشرع ليفرض ما يراه من القيود على ممارسة هذه الحقوق، أى أنه يمكنه أن يهدر هذه الحقوق تماماً رغم إقرارها فى الدستور، ومن أمثلة ذلك جواز فرض الحراسة على الممتلكات الخاصة، وحرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام. إذ تحظر الرقابة على الصحف وإنذارها أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى ولا تبيح أياً من ذلك إلا استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب إلا أنها تجعل ذلك ووفقاً للقانون. وكذا الأمر بالنسبة لتقييد حرية المواطن فى التنقل والإقامة فى مكان معين، وهو حق أساسى ولا يأتى تقييده كعقوبة على جريمة ارتكبها ومعروفة سلفاً، وأن للمشرع سلطة على حق المواطن فى مغادرة البلاد دون قيد محدد على المشرع فى ممارسة هذا الحق. وهكذا بالنسبة لحق التجمع وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية، وأيضاً حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء "وفقاً لأحكام القانون" ووصل الأمر إلى تقييد حق المحكمة الدستورية العليا فى ممارسة اختصاصاتها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح.. على الوجه المبين بالقانون.

الدستور وسلطات رئيس الدولة:

إذا كانت غالبية الدساتير تمنح رئيس الدولة سلطات استثنائية تتيح له الانفراد بإصدار قرارات لها قوة القانون، أو اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة أخطار حالة. فإن دستور 1971 قد توسع فى منح هذا الحق كما أنه قد تهاون فى وضع الضمانات التى تقيده أعماله. وفيما يتعلق بالإجراءات فقد سمحت المادة 74 لرئيس الجمهورية "إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى" أن يتخذ الإجراءات العاجلة ويوجه بياناً للشعب وتجرى استفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً. وطبقاً لما هو معروف عن طبيعة الاستفتاءات عامة وفى مصر خاصة أن تحديد نتائجها سلفاً أمراً ميسوراً، ولذا فلا يعتبر إجراء الاستفتاء اللاحق قيدياً على رئيس الجمهورية فى غالبية الأحوال، رغم

تجاوز الرئيس لمجلس الشعب الذى قد يكون منعقدًا. وفى أحوال أخرى للرئيس الجمهورية عند الضرورة وبناء على تفويض مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون. ومن الناحية الفعلية يفقد الإلزام بتحقيق أغلبية الثلثين لتجاوز عدد أعضاء المجلس من الحزب الحاكم هذه النسبة. وعلى الرغم من القيود الأخرى مثل تحديد مدة التفويض وموضوعاته والأسس التى يقوم عليها، إلا أن تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون بالرغم من انعقاد مجلس الشعب وقدرته على الموافقة على مشروعات القوانين يعتبر أمراً خطيراً من حيث المبدأ، لا نجد له مثيلاً فى دساتير الدول الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، لم تكد تمر أسابيع على صدور الدستور وبتاريخ 14 أكتوبر 1971 اصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم 82 لسنة 1971 بشأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب نص فى مادته الأولى على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القوانين.. يحرم من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب أربعة فئات آخرهم "الذين قدموا للمحاكمة فى قضية المؤامرة أو شملتهم التحقيقات فيها ولو لم يقدموا للمحاكمة، وكل من تعاون مع المتهمين فيها ولول لم تشمله تلك التحقيقات. وكان المقصود من إصدار هذا القانون هم الفئة الواردة بالبند 4 بحرمانهم من الترشيح مع ما فى ذلك من مخالفة بمبادئ القانون الأساسية ويعيد إلى الأذهان ممارسة العزل السياسى لفئة من المواطنين، فالنص على الحرمان لمن قدموا للمحاكمة فى قضية المؤامرة نص تجاوز الحد القانونى، فإن كان من الجائز حرمان من أدينوا فى هذه القضية إلا أنه من غير المقبول أن يشمل هذا المنع كل من قدموا للمحاكمة وتثبت براءتهم مما نسب إليهم، إذ من غير المتصور أن يحرم شخص من حقوقه نتيجة لبراءته مما نسب إليه. كما أن النص على حرمان كل من شملتهم التحقيقات ولم يقدموا للمحاكمة فى هذه القضية هو أمر يخالف المبادئ الأساسية فى الدستور ويتعارض مع الحريات التى كفلها هذا الدستور. أما عن النص على حرمان من تعاون مع المتهمين فى هذه القضية ولو لم تشمله التحقيقات فهو أمر يخالف المبادئ الأولية القانونية، إذ مؤداه حرمان أى شخص من حق الترشيح لمجرد أن السلطة ترى أنه قد تعاون مع المتهمين دون دليل على ذلك إذ أن التحقيقات لم تشمله، وهو أمر يتضمن إهدار لكل المبادئ القانونية والضمانات الدستورية⁶.

ذلك مثل لما يمكن أن يصل إليه جموح السلطة والنزوع للانتقام على حساب القانون والمنطق الذى يحكمه فى ظل دستور يفتقد التوازن بين السلطات فيصبح أداة طبيعية لخدمة أهداف الديكتاتورية والاستبداد.

ثالثاً: التيار القومى وترشيد دور مصر الإقليمى:

شهد دور مصر فى العالم العربى نقلة نوعية فى الحقبة الناصرية، فبعد أن كانت مصر منارة للحضارة وقبله

6- إبراهيم شحاتة , وصيتي لبلادى (القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2000)

لمنتجى ومستهلكى الثقافة فى العالم العربى، وحاضنة للمناضلين من أجل الحرية، أصبحت بفضل الزعامة العملاقة لعبد الناصر أمل العرب فى استرجاع أمجادهم وانتزاع احترام العالم لقوميتهم وتراثهم بعد أن نالوا استقلالهم. وإجبار القوى التى استعمرت بلادهم وأذلت شعوبهم على الاعتراف بحقوقهم. كما أعاد عبد الناصر إليهم الأمل فى محو الإهانة التى لحقت بهم من جراء إقامة دولة إسرائيل. إلا أن رحيل عبد الناصر قد خلف احتلال أراضى ثلاث دول عربية إضافة إلى البقية الباقية من فلسطين. وعادت قضيتهم إلى أروقة الأمم المتحدة وقاعات المفاوضات، وكادت القضية أن تفقد موضعها على قائمة أولويات القضايا التى تنتزع اهتمام المجتمع الدولى حتى اشتعلت جبهتى القتال على حدود إسرائيل وكل من مصر وسوريا، وأعقبت هذا التحرك اقتراب مصر من الولايات المتحدة بقدر ابتعادها عن الاتحاد السوفيتى، وانعكس ذلك على وصفها الداخلى، إذ تراجع التيار الاشتراكى ونشط القطاع الخاص والتمهيد لاستقبال استثمارات من الحلفاء الجدد، وبدا أن الليبرالية المصرية قد بعثت من جديد، وصاحب هذه التطورات دعوة لمراجعة موقف مصر من العالم العربى، وخاصة من القضية الفلسطينية، وتذكر البعض كلمات الزعيم مصطفى النحاس مذكراً بأنه رئيس وزراء مصر وليس رئيس وزراء فلسطين تعقيباً على الأحداث التى شهدت فلسطين عام 1937، ورد محمود فهمى النقراشى رئيس وزراء مصر قبيل حرب فلسطين 1948 من أن ما يعنيه هو امن مصر وليس امن فلسطين⁷. ويكتمل موقف النخبة الليبرالية فى مصر بما ذكره الأمير محمد على توفيق ولى عهد مصر "إن المشاكل فى فلسطين سببها رغبة اليهود فى الوصول إلى حائط المبكى فى القدس، وهو يقترح على الفلسطينيين أن يبيعوا هذا الحائط إلى اليهود بمبلغ مائة ألف جنيه مصري، وبذلك يريحوا أنفسهم ويريحوا إخوانهم اليهود" ويعلق محمد حسنين هيكل على هذه الواقعة فى كتابه "أزمة العروش صدمة الجيوش" أن الأمير محمد على لم يكن وحده فى هذه النظرة المحايدة وإنما كانت معه معظم الأحزاب المصرية الفاعلة على الساحة والمؤثرة فى السياسة.

أما عن التحول فى الموقف الشعبى فى مصر لتصبح درجته "عالية إلى حد ما تجاه ما يجرى فى فلسطين، على حد قول هيكل فى ذات المؤلف، ربما كان راجعاً إلى تحرك الإخوان المسلمين لإشعال الحماس لتلك القضية لما أضفوه عليها من مضمون دينى، وما بشروا به من أحلام نصر زائف على اليهود، يشير إليه ما ذكره الأستاذ كامل الشريف وزير الأوقاف الاردنى السابق والشخصية البارزة فى حركة الإخوان المسلمين عندما كانت مجموعته تحاول الهجوم على احدى المستعمرات الإسرائيلية" وإذ بيوسف طلعت يشهق، إنى أرى الملائكة.. إلا ترون الخيول البيضاء والفرسان بثيابهم الخضراء"، ويستنرد كامل الشريف،

⁷ - محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع فى فلسطين 1948 - 1998 (القاهرة: دار الشروق 1998)

وحين نظرت وجدت فوق القمة طبقاً هائلاً من النور، والأفراس ترفع قوائمها الأمامية وكأنها تتأهب للقفز في الفضاء الرحب.. غير أن الطبق ما لبث أن تخلص من قمة الجبل، ولم يكن سوى القمر في ليلة تمامه.

إن التعامل العقلاني والواقعي مع القضية الفلسطينية سيكون احد المحددات الهامة في مسيرة الليبرالية، إذ أن تقدمها يعتمد إلى حد بعيد على التعامل مع هذه القضية، كما أن الأنظمة العربية ومنها مصر، تسعى جاهدة إلى الربط بين استمرار التوتر في المنطقة وبين تحقيق تقدم على صعيد الإصلاح الداخلي، ولذا فإن تخليص الموقف الفلسطيني من الارتهاق لإدارة الأنظمة العربية وخضوعه لمتطلبات إدارة تلك الأنظمة لعلاقتها مع الولايات المتحدة ليس في مصلحة الشعب الفلسطيني، كما أن التعامل معها، وفقاً لرؤية الإسلام السياسي باعتبار فلسطين وفقاً لإسلامياً كما جاء بميثاق حركة حماس، سيطيل أمد أنظار الفلسطينيين، حتى تصبح الأمة الإسلامية دولة واحدة تجتمع لها أسباب القوة لتحقيق النصر على أعدائها في فلسطين وغير فلسطين.

إن ريادة مصر الحقيقية في المنطقة العربية ليست في كونها قلعة للصمود في وجه المخططات الأمريكية والصهيونية، ولا في تحركاتها الدبلوماسية لإطفاء الحرائق العربية، ولا في مساندة الأنظمة القمعية التي تهدد جيرانها أو تمارس إبادة الجنس ضد قطاعات من شعبها لخلافات عرقية أو مذهبية، وإنما ريادة مصر أن تكون القاطرة التي تندفع نحو الخروج من نفق الانحباس السياسي الذي جعل العرب استثناء من موجة الانعتاق من الاستبداد واسترداد الشعوب لحقها في الاستمتاع بثرواتها وتميبتها بعد استخلاصها من الحكومات الفاسدة، دور مصر أن تعلى من حقوق الإنسان في المنطقة فيصبح حقيقة الهدف من التنمية والأساس الذي يبني عليه التقدم بما ناله من رعاية صحية وتعليم يرفع من شأنه ويزيد من قدراته، وتواصل ثقافي وعلمي ورياضي مع العالم.

رابعاً: الإخوان المسلمون على طريق الديمقراطية:

تعتبر حركة الإخوان المسلمون التيار الأوفر حظاً بين سائر التيارات السياسية الناشطة في الساحة. وذلك رغم ما تعرضت ومازالت تتعرض له من ضربات وملاحقات، إلا أنها تستند إلى عاطفة دينية لها عمقها في الشخصية المصرية، وتدعمها روابط إقليمية، بل ودولية، تعزز من مكانتها وإمكاناتها، كما لا يشوب تاريخها السياسي فشلاً في ممارسة الحكم، ولم تتعرض شعاراتها لتحديات حقيقية إذ أنها تتعلق بعموميات لا يختلف عليها ويصعب اختبارها، وتستند إلى مرجعية تتيح الاختلاف حول نصوصها دون المساس بقدسيتها، ولها في بيوت الله منابر تثبت دعوتها، ولها نصيبها ممن يشتررون الدنيا بالآخرة إذا كان النجاح الذي أحرزته

الحركة فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة قد آثار قلقاً فى بعض الدوائر، إلا أنه بلاشك يشكل دعماً لقرى المعارضة الوطنية التى تسعى إلى كسر احتكار الحزب الوطنى الديمقراطى للحكم وإلى إفساد خطفه لتوريث السلطة بيولوجياً.. أو وظيفياً.

إن الإسلام يشكل المكون الأهم والأقوى فى ثقافة المصريين، مسلمون وأقباطاً، وتراث الدولة الإسلامية مصدر فخر واعتزاز، بل وطريق مأمون إلى التقدم، إذا تمت تنقية هذا التراث مما علق به على مر العصور. إن القراءة الشجاعة لهذا التراث تشير أن الإسلام قد تحول من رسالة سامية وثورة من أجل الحرية والعدل إلى ملك عضوض بعد اقل من ستة وخمسون عاماً من صعود روح نبيه إلى بأنها. وتمثل ملوكه بأباطرة الروم والفرس، فعمت المظالم وتأسست دولة الاستبداد ودقت أعناق الأحرار، وقطعت السنة الحق. باسم الإسلام، وإذا كان المسلمون قد أقاموا فى الغرب دولة الأندلس التى شهدت علماء وفلاسفة اعلاوا من قيمة العقل وأطلقوا الحرية للإبداع والفكر وأهدوا للعالم منجزات باقية، فإن دولة الإسلام فى الشرق قد أمعن خلفاؤها فى الاستبداد وانتشغوا بدسائس الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها، فتوزعت أملاكها على الدول الاستعمارية وعرف المسلمون الهوان على الناس وذل الانكسار. واتسعت الفجوة بينهم وبين سائر شعوب الأرض رغم تراثهم العظيم. وصار لزاماً على من يتطلعون إلى قيادتهم وإحياء دعوتهم أن يطرحوا رؤية تفسر ماضيهم وتلقى الضوء على مستقبلهم، تتمشى مع مقتضيات العصر وتؤكد التزامهم بقيم احترام حقوق الإنسان والمسئولية الشخصية وحرية العقائد، والتسليم بان أسس الحكم الصالح واحدة، وأن الحضارات تتلاقح دون تعصيب أو تعال.

إن بقاء حركة الإخوان المسلمون خارج الشرعية الدستورية لا يخدم قضية الديمقراطية فى مصر، ومن واجبهم تجاه وطنهم أن يسعوا لتأكيد تواجدهم وعرض برنامجهم الذى يتفوق عليه، فيلقى ما تلقاه برامج الأحزاب الأخرى من دراسة وتمحيص ومناقشة فرغ راية الإسلام لا تكفل حصانة من الزلل، ولا تؤمن طريقاً من المخاطر، ولا تحمى مستضعفاً أو مهمشاً أو امرأة من الظلم أو الحاجة تمتعه بالحق فى فرص متكافئة فى الحياة، إن من حق المواطن أن يجد فى برنامج الحركة نصوصاً واضحة المعالم محددة القسّمات، وأن تكون تلك النصوص متجددة تعبر عن تراكم الخبرة والمعارف الإنسانية عبر العصور، إن المواطن المسلم حريص على هويته وتراثه وتحدهه الرغبة فى التقدم والتجديد ولاشك أن التوفيق بين هذين المطلبين سيمثل مخرجاً لمأزق حضارى يواجهه المسلم المعاصر، وهذا المأزق لا ينتقص من إيمانه بدينه أو اعتزازه به، وإنما يعبر عن قصور فى فهم الإسلام وعجز من جانب المسلمين فى التخلص من الفقر والتخلف والتبعية فى ظل

القيم الإسلامية. إن مسلم اليوم مستهلك حضارة وهذا وضع لا يمكن أن يستقيم أو يتفق والرغبة فى أن يحظى المسلم باحترام الآخر وتقديره.

خامساً: الليبرالية وعسكرة النظام:

فى دراسة أعدها معهد واشنطن لدراسة الشرق الأوسط أعدها روبرت ساتلوف، أن السادات قد خفض عدد العسكريين الذين يشغلون وظائف مدنية إلى 20% مما كان عليه الرقم فى عصر عبد الناصر، إلا أن عددهم عاد إلى الارتفاع فى عهد مبارك حتى بلغ عشرون ضعفاً لما كان عليه فى عصر السادات، وأصبح تركيزهم واضحاً فى بعض قطاعات الدولة مثل الحكم المحلى ووزارة الثقافة ومحو الأمية والطيران المدنى والسياحة. ويعتبر تعيين العسكريين فى وظائف مدنية تقليداً متبعاً منذ استيلاء الضباط الأحرار على الحكم. واضطرار مجلس قيادة الثورة إلى تعيين أعضاء التنظيم من رجال الصف الثانى والثالث فى وظائف مدنية أهمها المناصب القيادية فى القطاع العام ووزارة الخارجية. وذلك أما ترضية لطموحاتهم وضمان عدم منازعتهم سلطة من تولوا الحكم، أو لتأمين النظام تحسباً لتحركهم من أجل إسقاط أو زعزعة أركانه. ويعتبر هذا الأسلوب للمكافأة أو التامين من أهم أسباب تدنى مستوى أداء الجهاز الادارى، حيث أهدر معيار الصلاحية فى شغل المناصب، وليس فى ذلك انتقاصاً من قدر العسكريين، ولكنه خضوع لمنطق الأمور وأن كافة المهام لا تتطلب مؤهلات أو كفاءات معينة لأدائها على نحو مرض، من ناحية أخرى. ونظراً لاعتماد النظام على تأمين العسكريين فى الحفاظ على أمنه، أصبحوا قياداً على تمكين الليبراليين والقوى السياسية من الوصول إلى الحكم عن طريق ديمقراطى، وبالتالي أصبحوا قياداً على التطور السياسى فى مصر. ورغم أنه يصعب وصف دور العسكريين فى مصر بالمؤسسة العسكرية كما فى تركيا مثلاً، إلا أن تغلغلهم فى الحياة المدنية قد أصبح اقرب إلى الوضع فى باكستان حيث يشكلون قوى ضغط على النظام ومن أجل النظام⁸.

الليبرالية الجديدة:

تختلف الليبرالية الجديدة عن تلك التى نادى بها المؤسسون التى تلغى تدخل الدولة، إذ أصبح على الدولة القيام بدور واستخدام آليات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية بتقديم الخدمات الأساسية للمواطن مثل التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع والبنى الأساسية باعتبار أن الفرد هو الحقيقة الاجتماعية التى تعلو

5- Robert Satloff , Army and Politics in Mubarak's Egypt (Washington, Washington Institute for Near East Policy, 1988)

فوق الدولة، وأن الدولة وكليلته وخامته فى القيام بوظائف محددة لا يجوز لها أن تتخطاها أو أن تفتأت على حقوقه الأساسية، وأن الليبرالية تقرن الحق بالواجب، كما تؤمن أن المسئولية الفردية هى الوجه الآخر للحرية الفردية، وهى لا تتظر للفرد باعتباره كياناً قائماً بذاته، وإنما تتظر إليه باعتبار جزء لا يتجزأ من منظومة اجتماعية، وتؤمن أن رفاهية وأمنه وقدراته الإبداعية تتوقف إلى حد كبير على ولائه لأسرته ودينه ووطنه.

لقد ثبت فشل القول بأن الانسياب التلقائى لنواتج النشاط الاقتصادى تؤدى إلى توزيع عادل للثروة، ولذا فإن قيام الدولة بدورها يدعم العدالة الاجتماعية، كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية يدعم من كفاءة أداء الاقتصاد الوطنى ويزيد من تكافؤ الفرص أمام المواطنين على أن يكون معلوماً أن تكافؤ الفرص يكون فى البدايات فقط أما النهايات فلا بد أن تختلف وفقاً للتفاوت فى القدرات.

إن إقامة نظام ليبرالى متماسك وراسخ يجب أن يسبقه توافق وطنى يلتزم به المجتمع بأكمله، على أن يكون نابعاً من قناعاته الحرة وتجاربه وتطلعاته وتمثيل الحد الأدنى الذى يحظى بالأولوية على المصالح الحزبية والفئوية التى يجب إلا تتعارض مع الثوابت التالية:

1 عدم تزييف الإرادة الشعبية تحت أى ظرف من الظروف.

2 عدم الاعتداء على الدستور أو الالتفاف على أحكامه أو المساس بمؤسسات الدولة التى تفوق فى أهميتها الأشخاص مهما علا شأنهم أو بلغ شعبيتهم.

ج- احترام حقوق الإنسان الأساسية باعتباره هدف التنمية وأداتها ويجب أن يتمتع بالمساواة بغض النظر عنه الجنس أو الدين، مع احترام الاختلافات الفكرية ورفض استبداد الأغلبية.

إن مبادئ هذا الوفاق الوطنى هى فى حد ذاتها ضمانة لاحترام الليبرالية الجديدة كأساس لنظام ديمقراطى يعبر عن ضمير الأمة الجمعى ويحقق اكبر المصالح لأعضائها ويقطع الطريق على القفز على السلطة، أو تجاهل حقوق بعض الأفراد أو الجماعات على نحو يخل بأمن المجتمع أو الوطن، كما يمنع تغول السلطة التنفيذية على سلطة القضاء أو تجاوز القوات المسلحة للدور المحدد لها أو خروجها عن سيطرة المؤسسة المدنية.

وفى ظل هذا الوفاق تنتشط كافة القوى والأحزاب الفاعلة فى المجتمع من أجل الوصول إلى الحكم فى ظل فرص متكافئة تحقق الرؤية الليبرالية للديمقراطية.